

ما هي أبرز الأزمات التي شهدتها العاصمة عدن؟ وكيف استطاع المحافظ لمس إدارتها وتجاوز تداعياتها؟

الأمناء / خاص :

شهدت العاصمة عدن سلسلة من الأزمات، ومرت بأوقات عصيبة كادت فيها الأوضاع أن تنحرف عن مسارها، وتنزلق إلى مآلات غير محمودة.

فما هي هذه الأزمات التي جعلت العاصمة عدن تعيش على صفيح ساخن؟ وكيف استطاع المحافظ أحمد حامد للمس إدارتها، وتجاوزها، وتجنب العاصمة عدن وأهلها آثارها، وتداعياتها المحتملة؟ هذا ما ستوضحه السطور التالية:

أزمة اعتصام العسكريين وتوقف النشاط التجاري

بعد توقيع اتفاق الرياض تأخر تشكيل الحكومة وظلت البلاد في حالة فراغ حكومي، وقامت السلطة المحلية بالمحافظات بتسيير الأمور، فبرزت في تلك الفترة دعوات العسكريين المطالبة بصرف مرتباتهم والتي تحولت لاحقاً إلى احتجاجات، ومن ثم الدعوة للاعتصام أمام بوابة موانئ عدن، وشل الحركة التجارية عن العاصمة. تحد صعب وأزمة ستؤدي إلى توقف الشريان التجاري الرئيسي بالعاصمة عدن، البنك المركزي عاجز عن وضع المعالجة لافتقاره للسيولة النقدية، والسلطة المحلية بالعاصمة عدن في وضع حرج ومخيرة بين خيارين أما تجنب نفسها التدخل باعتبار ملف المرتبات العسكريين من اختصاص السلطة المركزية، وبالتالي ترك الأمور تتجه نحو مزيد من التعقيد، أو أن تتحمل المسؤولية وتتنظر في المعالجات والتدابير الممكنة التي من شأنها إنقاذ الموقف وتجاوز التداعيات الخطيرة، وهنا برز موقف الأستاذ أحمد حامد للمس في التعامل وإدارة هذه المعضلة الكبيرة، فقادته بصيرته إلى الاستعانة برؤوس الأموال الوطنية من أصحاب شركات الصرافة، الذين كان لهم موقفاً مشرفاً بالاستجابة لدعوة المحافظ في تأمين السيولة المطلوبة لتغطية مرتبات المنطقة العسكرية الرابعة والبالغة للشهر الواحد 16 مليار ريال يمني، مقابل استلامهم إشعارات من البنك المركزي تضمن أموالهم، فأنت الانفراجة وتم صرف مرتب شهرين، وتم رفع الاعتصام وتجاوزت العاصمة إحدى أهم الأزمات.



أزمة وقود محطات الكهرباء

شكلت أزمة تأمين وقود كهرباء محطات العاصمة عدن إحدى أهم المشكلات التي واجهت قيادة السلطة المحلية في عدن، حيث تسلم المحافظ للمس مهامه في أغسطس من العام 2020م أي في ذروة فصل الصيف، حيث أطلقت إدارة الكهرباء انذاراً بخروج محطات الكهرباء عن الخدمة لتعذر تأمين الوقود، وعدن بات مهددة بوضع ملتهب وساخن، دعوات تبرز تدعو للخروج في تظاهرات واحتجاجات، وأطراف عدة تتربص بالعاصمة عدن وتريد لها أن تدخل في مربع الفوضى، موقف صعب وتحسد جديد أمام المحافظ للمس، كهرباء عدن تحتاج إلى ما يقارب 1300 طن من مادتي الديزل والمازوت في اليوم الواحد، وبقيمة مالية تصل لحدود مليون دولار، والبنك المركزي عاجز عن تغطية نفقات استيرادها، وهنا برز دور وموقف

المحافظ الذي استشعر خطورة الأمر، فقادته إلهامه إلى الاستعانة بكبار مستوردي المشتقات النفطية الذي كان لهم موقفاً مشرفاً بالاستجابة لدعوة المحافظ وتغطية احتياج المحطات بالوقود في تلك المرحلة الصعبة مقابل تعهد شخصي من المحافظ بمتابعة سداد مستحقاتهم لدى الحكومة حال تشكيلها وعودتها للعاصمة، فأنت الانفراجة وتم تزويد جميع محطات الكهرباء من وقود التجار ولعدة أشهر متتالية وبيجمالي تجاوز 147000 طن وتجاوزت العاصمة تداعيات وتبعات ذلك المنعطف الخطير.

أزمة التدهور الاقتصادي وانهاية قيمة العملة

من الأوقات العصيبة التي عاشتها العاصمة عدن، كانت تلك التي بلغت فيها الأوضاع الاقتصادية

أسوأ مستوياتها، انهيار متسارع للعملة المحلية التي تخطت حاجز 1000 ريال لكل دولار، والذي واصل انهياره ليصل في أعلى مستوى إلى 1700 للدولار الواحد، فارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية لأعلى مستوياتها، فبات شبح المجاعة يهدد الجميع والأمور تنذر بخروج الأوضاع عن السيطرة، أصوات عديدة تعلن ثورات للجوع، احتجاجات واسعة وإضرابات وعصيان مدني عمّت أغلب المحافظات حضرموت، وشبوة ولحج، وأبين، ووضع مرشح لامتداد الاحتجاجات نحو عاصمة الدولة، سيناريو خطير كانت فيه عدن على المحك، فبرز هنا موقف المحافظ للمس الذي استشعر مبكراً خطورة المنحى الذي سارت عليه الأوضاع الاقتصادية، فقادته حكمته وبصيرته إلى اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها أن تطمئن المواطنين وتهدي من روعهم، حتى تتجاوز الدولة ذلك المنعطف الاستثنائي والحساس، فعمد إلى دعم رغيف الخبز «الروتني» الذي يعد القوات والغذاء الأساسي عند المواطنين فوضع إليه عمل مؤقتة ولمدة ثلاثة أشهر تم بموجبها الاتفاق مع 80 فرن ومخبز ببيع الخبر «الروتني» بسعر 30 ريالاً مقابل التزام المحافظة بتأمين الدقيق بأسعار مخفضة.

أزمة إضراب المعلمين

شكلت أزمة توقف التعليم وإغلاق جميع المدارس الحكومية لمدة عام كامل في العاصمة عدن أهم المشكلات التي واجهت المحافظ للمس عند توليه إدارة العاصمة عدن، فكان موقف وتحد صعب، فاستمرار إضراب المعلمين للعام الثاني سيكون كارثة في حق أجيال المستقبل، كما سيكون وصمة خزي بحق سلطة الدولة محلية ومركزية، فعمد إلى دعوة نقابة المعلمين، ودعاهم إلى استشعار المسؤولية الأخلاقية تجاه طلابهم والعمل على رفع الإضراب واستئناف العملية التدريسية، متعهداً بالعمل على متابعة السلطة المركزية لوضع المعالجات لمطالبهم مع تعهد التزام السلطة المحلية بالتكفل بتلبية تلك المطالب فيما لو اتصلت الحكومة، فأنت الانفراجة ففتحت جميع المدارس أبوابها للعام 2020م / 2021م، وظلت مستمرة للعام التالي بعد أن تكفلت السلطة المحلية بالإيفاء بتعهداتها والتزامها بتلبية مطالب المعلمين من صرف علاوة وطبيعة عمل، فتجاوزت عدن بذلك أهم الأزمات التي كادت أن تقود لتجهيل أجيال المستقبل.

امتناع ورفض أغلب اصحاب الطواحين في مدينة الحبيلين بردفان من طحن حبوب الهند

كتب/ صالح مقبل الأمين :

لقد كان الآباء والأجداد منذ قديم الزمان يعتمدون في حياتهم على أكل وتناول مختلف أنواع الحبوب الغذائية الزراعية وهي المصدر الوحيد لغذائهم اليومي وقد كانوا يقومون بزراعة مختلف أنواع الحبوب أثناء المواسم الزراعية وعند هطول الأمطار وتدقق السيول إلى أراضيهم الزراعية وقد كان يتم طحن هذه الحبوب بمختلف أنواعها بواسطة المطحن اليدوي «الرحى» وهكذا ظلوا يعيشون على هذه الحالة الطبيعية إلى عهد قريب إلى ان ظهرت الصناعة والتجارة وتطورت الصناعة الميكانيكية وانتشرت حول العالم صناعة الطواحين الميكانيكية التي تعمل بواسطة الديزل في المدينة والريف والبعض من هذه الطواحين تعمل بواسطة الدينامو التي تعمل بالكهرباء .

وهكذا أصبحت هذه الطواحين الميكانيكية اليوم تعمل بنظامين مختلفين إما بالوقود أو الكهرباء بواسطة الدينامو الكهربائية، وبعد هذا التوضيح

البسيط نعود إلى موضوعنا ونقول فيه أن مدينة الحبيلين بردفان خاصة يوجد فيها أكثر من 12 طاحون ميكانيكي جميعها تعمل اما بالوقود «الديزل» او بالكهرباء عند تشغيل التيار الكهربائي لطحن مختلف أنواع الحبوب الغذائية مثل الدخن والذرة البيضاء والحمراء وغيرها من الحبوب الأخرى بما فيها حبوب الهند وهو بيت القصيد لكن أغلب اصحاب الطواحين في مدينة الحبيلين يمتنعوا ويرفضوا طحن حبوب الهند مع أن هذه الطواحين اصلا صنعت لطحن أي نوع من هذه الحبوب الغذائية والى اليوم المواطنون في مدينة الحبيلين يواجهون صعوبة في طحن هذه الحبوب من قبل اصحاب الطواحين لانهم يمتنعون عن طحن حبوب الهند الا في الحالات النادرة مع أن بعض اصحاب هذه الطواحين في الحبيلين هم الذين يبيعوا طحين الهند جاهز للمواطنين او يبيعوه مطحوناً لأصحاب البقالات وهنا يبقى المواطن حيراناً أمام هذا التصرف الخاطئ والمقصود . لذا فإن المواطنين في مدينة الحبيلين خاصة بردفان عامة يطالبون السلطة المحلية ومكتب الصناعة والتجارة

في الحبيلين بالزام اصحاب الطواحين في الحبيلين بطحن مادة حبوب الهند في أي وقت متى ما توفرت هذه المادة لدى المواطن المغلوب على امره ، لأنه اليوم هذه الطواحين أصبحت تطحن حبوب القمح فقط لأصحاب المحلات التجارية وبكميات كبيرة والبعض من اصحاب الطواحين يطحنون الحبوب الصغيرة كالدخن والذرة البيضاء والحمراء وغيرها ولكنهم في الاساس يرفضوا رفضاً قاطعاً طحن لنا حبوب الهند الا واحد منهم او اثنين تقريبا .

ومن خلال صحيفة «الأمناء» الموقرة نوجه دعوتنا الكريمة إلى الأستاذ الشيخ / فضل عبدالله القطيبي مدير عام مديرية الحبيلين بردفان ان يقوم مشكوراً بإصدار اوامره الإدارية بالزام اصحاب الطواحين في مدينة الحبيلين بطحن حبوب الهند للمواطنين في أي وقت إلى جانب طحن الحبوب الأخرى ومن يرفض اوامر المدير العام يدفع غرامة مالية مع وضع التزام كتابي بعدم المخالفة مرة اخرى او يحال إلى السجن .

